الدواوين والنظارات والمجالس النيابية في مصر الحديثة من الحملة الفرنسية إلي الاحتلال البريطاني

إعداد/

رشا أحمد طه

أ.د ابراهيم علي عبد العال

أستاذ التاريخ المعاصر المتفرغ الحديث ، كلية الآداب _جامعة طنطا

أ.د نبيل عبد الجواد سرحان

أستاذ التاريخ المعاصر المتفرغ الحديث ، كلية الآداب _جامعة طنطا

المستخلص:

يتناول البحث شكل الدواوين والنظارات والمجالس النيابية منذ الحملة الفرنسية على مصر، وحتى ما شهدته فترة الاحتلال البريطاني لمصر من أحداثٍ أثرت على واقع الحياة السياسية والنيابية المصرية، وذلك اعتمادًا على المنهج التاريخي، والاستناد إلى مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع الموثوقة.

ومن أهم ما تم التوصل إليه:

عرفت مصر الدواوين التي تمثل الوزارات الآن، ثم أرسى الخديو (اسماعيل) قواعد النظام النظاري عام (١٨٧٨)، إلى أن أصبحت حديثًا وزارات.

كما عرفت مصر المجالس الاستشارية التي غلب عليها أنها لم تكن ملزمةً في آرائها للحكام، وأن أعضائها لم يكونوا في الأغلب ممثلين لطوائف الشعب.

لو قامت الوزارات والمجالس النيابية بدورها الحقيقي في خدمة المصريين لكان حال البلاد والعباد أفضل مما كانت عليه الظروف على امتداد فترة الدراسة.

الكلمات الإفتتاحية: الدواوين والنظارات , عهد محمد علي ، الخديو إسماعيل , المندوب السامي , البريطاني , مجلس شورى النواب , المجالس النيابية , مصر الحديثة , الحملة الفرنسية على مصر , الاحتلال البريطاني لمصر

المقدمة

تنشأ الشخصية القانونية للدولة بتوافر ثلاثة أركان هي الشعب والإقليم والسلطة، وتنقسم السلطة في الديمقراطيات الحديثة إلى ثلاث سلطات: الأولى تشريعية تسن القوانين، والثانية تنفيذية تنفذ القوانين، والثالثة قضائية تفصل في النزاعات وفق القوانين الموضوعة، وبينما يتم تعيين أعضاء السلطة التنفيذية (الحكومة)، يتم انتخاب أعضاء السلطة التشريعية البرلمان من بين أفراد الشعب، ليكونوا ممثلين له ويتمكنوا من المطالبة بحقوقه، والبرلمان هو الذي يسن القوانين، ويراقب تنفيذ الحكومة لها، وتطبيقًا لمبدأ الفصل بين السلطات، تباشر سلطات الدولة اختصاصاتها وفقًا للدستور، مع إعمال مبدأي التوازن والتكامل تحقيقًا للمصلحة العليا للدول[١].

وفي إطار ذلك فسيتم الحديث حول شكل الدواوين والنظارات والمجالس النيابية منذ الحملة الفرنسية على مصر، وحتى ما شهدته فترة الاحتلال البريطاني لمصر من أحداثٍ أثرت على واقع الحياة السياسية والنيابية المصرية، وذلك انطلاقًا من أهمية تلك المؤسسات في تسيير الحياة السياسية والنيابية، وللوقوف على التغيرات التي طرأت على شكل تلك المؤسسات باختلاف فترات الحكم المتعاقبة والظروف التي كانت موجودةً في تلك الفترة التاريخية المهمة.

- **الدواوين في مصر أثناء الاحتلال الفرنسي (١٧٩٨ - ١٨٠١):**

أسس (نابليون بونابرتNapoléon Bonaparte ديوان القاهرة في (٢٥ يوليو عام ١٧٩٨)، والذي يُعد أول وزارة مصرية بالمفهوم الحديث اليوم، وقد تشكل هذا الديوان من تسعة أو (١٠) أعضاء تقريبًا[٢]، وكان رأيه استشاريًا، حيث كان يتم تداول كل الأمور مع الفرنسيين، كما كانت سلطة هذا الديوان مقيدةً بعدم إقرار أي أمرٍ ضد الجيش الفرنسي، كما لم تتجاوز اختصاصاته حدود مدينة القاهرة[٣].

---

(١) خالد محمد القاضي، الوعي البرلماني وفقًا لأحكام الدستور المصري الجديد، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥، ص ١١.

(٢) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ – ١٩٢٢، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٩، ص ٢٣٧، وجيه عبد الصادق عتيق، تاريخ مصر الحديث، القاهرة: دار الثقافة العربية، د.ت، ص ٢٩.

(٣) عاصم الدسوقي، محاضرات في معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ط٣، القاهرة: مؤسسة بن خلدون، ٢٠٠٨، ص ٤٣.

وعندما قام المصريون بثورتهم في القاهرة ضد الفرنسيين أكتوبر عام (١٧٩٨)، قام (نابليون بونابرت) بتعطيل أعمال الديوان العام، وبعد انتهاء الثورة أعاد العمل به بعد أن وضع له نظامًا أوسع نطاقًا، جعله أكثر قدرةً على ممارسة نشاطه السياسي في البلاد[١]، وقضى هذا النظام بتقسيم الديوان إلى **هيئتين هما**: (الديوان العمومي) وأطلقَ عليه (نابليون) اسم (الديوان الكبير)، و(الديوان الخصوصي).

الديوان العمومي:

ضم الديوان العمومي (٦٠) عضوًا، تم تعيينهم من قبل الفرنسيين[٢]، وكان الديوان يجتمع بناءً على دعوةٍ من حاكم القاهرة، وقد اجتمع الديوان العمومي لأول مرةٍ في يوم (٢٧ ديسمبر عام ١٧٩٨)، وكان (نابليون) مهتمًا بجعل الديوان العمومي ممثلًا لسكان القاهرة على اختلاف طبقاتهم' ولم يكن لهذا الديوان سلطة قطعية في الأمور التي يتم عرضها عليه، بل كان الغرض منه الوقوف على آراء أعضائه في بعض المسائل، فقرارات الديوان كانت أشبه (برغبات) تعرض على اللجنة التي ألفها (نابليون)[٣].

الديوان الخصوصي:

وعُرِفَ بالديوان الديمومي، وتألف من (١٤) عضوًا تم انتخابهم من الديوان العمومي، وكان اختيارهم يتم بالانتخاب وفق الأغلبية، وإن كان الانتخاب لا يكون نهائيًا إلا بتصديق القائد العام، وكان هذا الديوان يجتمع يوميًا للنظر في مصالح الناس مع مراعاة المصالح الفرنسية[٤].

وتعليقًا على ما تقدم، يمكن القول أن الدواوين التي أنشأتها الحملة الفرنسية في مصر لم تمثل جميع أجزاء الدولة المصرية، ولم تحمل الأوجاع والقضايا الحقيقية للمصريين إلى (نابليون بونابرت) ورجاله، كما أن رأي أعضائها كان استشاريًا غير ملزم، ولم يكن للمصريين المختارين لعضويتها أية سلطة أو قدرة على تنفيذ ما يطلبه المصريون، وكأن الفرنسيين صنعوا تلك الدواوين ليضفوا على أقوالهم وأفعالهم في مصر صبغةً ديمقراطيةً شكلية لا تأثيير لها ولا فاعلية حقيقية في خدمة المصريين وقضاياهم.

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، ط٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠، ص ١٤.

(٢) عاصم الدسوقي، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، ط٢، مرجع سابق، ص ١٦.

(٤) عاصم الدسوقي، مرجع سابق، ص ٤٤.

- **الدواوين والمجالس الاستشارية في عهد محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٨):**

اتسم الحكم في عهد (محمد علي) بالحكم المطلق، حيث ساد في عهده قاعدة حكم الفرد، أي أن مرجع الأمور كلها كان يعودُ إليه، وإن استعان (محمد علي) بآراء المقربين منه في بعض الأمور قبل اتخاذ قراراتٍ بشأنها، ويمكن القول أن فترة حكم (محمد علي) قد تميزت بإحلال النظام محل الفوضى(١).

وترتبط نشأة النظارات (الوزارات) الآن في مصر بالجهاز البيروقراطي الذي أسسه (محمد علي) خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد شغلت مجموعة من الإدارات التنفيذية الجانب الأهم من هذا الجهاز، تلك الإدارات التي أُطلِق عليها منذ إنشائها اسم (الدواوين)(٢)، وكان أهمها مجلس الحكومة الذي سُميَ بالديوان العالي وكان مقره القلعة، ولُقب رئيسه بالكتخدا، والذي كان بمثابة رئيس الوزراء ووزير الداخلية، ثم أصبح هذا الديوان يعرف بالديوان الخديو، كما عُرف في فترةٍ أخرى بديوان المعاونة، وقد بدأ المجلس العالي في عقد اجتماعاته بدايةً من الثاني من سبتمبر عام (١٨٢٩)، وكان اجتماعه الأول برئاسة (إبراهيم باشا) في سراي بالروضة(٣).

وتألف المجلس العالي من نُظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء من اختيار شيخ الأزهر، واثنين من التجار يختارهما كبير تجار العاصمة، واثنين من المحاسبين، واثنين من الأعيان عن كل مديرية(٤).

وانحصرت مهام الديوان في التداول مع أعضائه حول الشئون المتعلقة بالحكومة قبل الشروع في تنفيذها، وتمتع (نائب محمد علي) رئيس الديوان بسلطاتٍ واسعة في كافة شئون الحكومة، وإن لم تكن المجالس أو الدواوين على درجة كبيرة من التنظيم في عهد (محمد علي) لكنها كانت خطوة أولى ومهمة لنظام حكومي لم تعرفه البلاد لفترةٍ طويلة، وقد وضع (محمد علي) قانونًا أساسيًا يعرف بقانون السياستنامة والذي صدر في (يوليو ١٨٣٧)، لتنظيم شئون الحكومة الداخلية وتوزيع الاختصاصات والأعمال بين

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ج٣، ط٥، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩، ص ٥١٥.

(٢) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية من ١٨٧٨ – ١٩٥٣، ط٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ٩.

(٣) محمد فؤاد شكري، بناء دولة مصر محمد علي، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٩، ص ١١.

(٤) عبد الرحمن الرافعي، مصر المجاهدة في العصر الحديث، ج٢، ط٣، القاهرة: دار الهلال، د.ت، ص ١٢٦، إيمان عبد المنعم عامر، محاضرات في تاريخ مصر الحديث، القاهرة: د.ن، د.ت، ص ٥٨.

دواوينها[١]، ويعتبر هذا القانون نوعًا من التقنين الإداري لما سبق أن تبلور عن نظم إدارة الدولة خلال العقود السابقة، وقد قسم أنشطة الإدارة العامة التي تقوم بها الدولة[٢]، وظل هذا القانون أساس التنظيم الحكومي في مصر طوال عهد (محمد علي)، وحصر هذا القانون السلطة في سبعة دواوين **وهي:**

ديوان الخديو (وزارة الداخلية): واختص بالشرطة والشئون القضائية التي لا تدخل في اختصاص المحاكم الدينية أو التجارية، وكان يشرف على (١٩) إدارة منفصلة مسؤولة عن عدة مسائل كالأسواق، وتموين الباشا [٣]، وكان له حق الإشراف على عدة مصالح منها مصلحة الأبنية والمستشفيات الملَكية، والروزنامة "إدارة أموال الميري" والأوقاف والبريد[٤]، وخلال تلك الفترة وضع (لاظوغلي) نظامًا محكمًا للمباحث ضم مجموعة من الرجال الذين كانوا يتجولون في الأسواق متنكرين كباعة جائلين وكانوا يترددون على دور الأعيان لمعرفة أسرارهم، وقد أفادت هذه الطريقة في كشف بعض المؤامرات ومنع بعض الحوادث[٥].

ديوان الإيرادات: ويقابل ما يُعرف (بوزارة المالية) اليوم، وقد ضم قسمين: أحدهما يختص بحسابات المديريات والأقاليم التابعة لمصر، والثاني يختص بالإيرادات الواردة من الجمارك والزمامات وغيرها[٦].

ديوان الجهادية (الحربية): وإليه يرجع النظر في نظام الجنود البرية وضبط حركاتها والشئون الصحية والمؤن العسكرية[٧].

ديوان البحرية: واختص بإدارة وتنظيم الدونانمة الأسطول والترسانة والخزينة البحرية ومختلف حاجات الأسطول[١].

---

(١) محمد فؤاد شكري، بناء دولة مصر محمد علي، مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) طارق البشري، محمد علي ونظام حكمه، ط١، القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣، ص ٤٦.

(٣) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٤) محمد علي حله، معالم تاريخ مصر الحديث ١٨٠٥ – ١٩٨١، ط١، القاهرة: جامعة مصر الدولية، ٢٠٠٩، ص ٤٩.

(٥)ناصر الأنصاري، أنظمة الشرطة في مصر، ط١، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠، ص ٩٥.

(٦) محمد فؤاد شكري، مرجع سابق، ص ١٦، محمد علي حله، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٧) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص ١٤٣.

ديوان المدارس (وزارة التعليم والأشغال العمومية المصرية): وقد كان الديوان يتولى أمر المدارس الابتدائية والثانوية والفنية والمكتبات ومخازن الأدوات والمتاحف وقناطر الدلتا والجريدة الرسمية (الوقائع المصرية)[٢].

ديوان التجارة المصرية والأمور الأفرنكية (وزارة التجارة والشئون الخارجية): وتولى هذا الديوان العلاقات الدبلوماسية وإدارة وحراسة مخازن الحكومة (الشئون)، وجباية الإلتزامات والجمارك، ومبيعات ومزادات منتجات الحكومة[٣].

ديوان الفاروريقات (وزارة الصناعة): وقد اختص هذا الديوان بكل ما له صلة بمختلف المصانع في القاهرة، كمصنع الطرابيش وصناعات الأقاليم[٤].

وهنا ترى الباحثة أن مختلف تلك الدواوين التي أسسها (محمد علي) شكلت مجالس حكومية تنفيذية للدولة المصرية آنذاك اختلفت إلى حدٍ ما عما كانت عليه الدواوين في وقت الحملة الفرنسية وتنوعت في مهامها، وإن كانت جميعها تنفذ سياسات وأوامر (محمد علي) الذي اتسمت فترة ولايته بالحكم المطلق.

أما بالنسبة للهيئات الشعبية فقد ألف (محمد علي) عام (١٨٢٦)، هيئة واحدة هي (مجلس المشورة).

مجلس المشورة:

وهو مجلس استشاري كان ينعقد مرة واحدة في العام، ويتألف من كبار موظفي الحكومة والعلماء والأعيان المصريين، برئاسة (إبراهيم باشا)، وبلغ عدد أعضائه (١٥٦) عضوًا، (٣٣) من كبار الموظفين والعلماء، (٢٤) من مأموري الأقاليم، هذا بالإضافة إلى (٩٩) عضوًا من كبار أعيان القطر المصري[٥]، وكان المجلس يمثل كافة أنحاء مصر عكس الديوان العمومي الذي أنشأه (نابليون) أثناء وجود الحملة الفرنسية بمصر، والذي كان مؤلفًا من أعيان وتجار القاهرة فقط، وكان أقرب إلى

---

(١) محمد علي حله، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص ص ١٤٣، ١٤٤.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، مصر المجاهدة في العصر الحديث، ج٢، ط٣، مرجع سابق، ص ٥٢٧.

(٤) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٥) فرج حافظ الدري، مجلس الشورى منذ إنشائه حتى عام ٢٠١١، جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى، الأمانة العامة، الإصدار الثامن يناير ٢٠١٢، ص ٩.

الديوان العام الذي أسسه (نابليون) وضم مجموعةً من العلماء والأعيان كنواب عن مختلف مديريات مصر[١].

وفي يناير عام ١٨٤٧، قرر (محمد علي) تكوين مجالس جديدة جاءت على النحو التالي:

المجلس الخصوصي:

وقد جمع بين اختصاصات الحكومة التنفيذية واختصاصات المجالس الاستشارية، ولذا فقد اختص بالنظر في الشئون الكبرى للحكومة وسن القوانين واللوائح، وإصدار التعليمات لجميع مصالح الحكومة، وقد ترأس (إبراهيم باشا) هذا المجلس، وضم في عضويته عددًا قليلًا من المقربين من (محمد علي)[٢].

المجلس العمومي أو الجمعية العمومية:

واختص هذا المجلس بالنظر في شئون الحكومة العمومية بعد إحالتها إليه، وإرسال قراره إلى المجلس الخصوصي، فإذا وافق عليه أحاله إلى (محمد علي) ليأمر بتنفيذه إذا أقره، وقد ضم هذا المجلس في عضويته نظار الدواوين ووكيل الديوان الخديو[٣].

وترى الباحثة أن إنشاء (محمد علي) للدواوين المختلفة في فترة حكمه يشكل البداية الحقيقية لظهور الوزارات التنفيذية في مصر الحديثة، وأنه وضع البدايات لتأسيس مجالس استشارية نيابية بتأسيسه لمجلس المشورة والمجلس العمومي والمجلس الخصوصي، وإن كانت تلك المجالس قد تشكلت باختيار أعضائها من قبل (محمد علي) ولم يشارك الشعب في اختيارهم بما انتقص من حق المصريين في أن يكون لهم ممثلين حقيقيين منهم يعبرون عن مطالبهم ويرفعون شكواهم إلى (محمد علي)، كما أنه من غير المنطقي أن يتم تشكيل مجالس استشارية غير ملزمة ولا تمتلك سلطة الرقابة والتشريع، وجعل أهل المشورة من التنفيذيين ليس في مصلحة اتخاذ القرارات لأنه من المنطقي أن التنفيذيين سيحرصون على تقديم النصائح التي

(١) إيمان عبد المنعم عامر، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، مصر المجاهدة في العصر الحديث، مرجع سابق، ص ٥٢٧.

(٣) محمد فؤاد شكري، مرجع سابق، ص ١٨.

تتفق مع رغبات الحاكم ولن يجرأوا على معارضته، وهو ما يعزز من قوة الحاكم وسيطرته وانفراده بالسلطة في ظل عدم المعارضة الحقيقية.

- **الدواوين والمجالس الاستشارية في عهد عباس حلمي الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤):**

كان عباس الأول بن طوسون بن (محمد علي) حاكمًا مستبدًا عدوًا لكل حركة إصلاح، وقد استند في حكمه إلى قوتين **وهما:** "الرهبة، والجمود"[١]، فقد استهل (عباس) حكمه بإلغاء معظم الدواوين التي تم إنشائها في عهد جده، وأبقى على القليل منها كدواوين المالية والجهادية والتجارة والأمور الأفرنكية، أما عن المجالس: فقد أبقى (عباس) على المجلس الخصوصي الذي أنشئ عام (١٨٤٧)، ولم يهتم (عباس) كثيرًا بمجالس الشورى التي فقدت دورها في عهده، وهذا يؤكد أن الفردية قد غلبت على الإدارة المركزية وأن الاستبداد قد طبع حكمه على الواقع السياسي المصري في تلك الأثناء[٢].

ويرى كثير من المؤرخين أن عهد (عباس) اتسم بالرجعية والتأخر، حيث توقفت مظاهر التقدم والنهضة التي كانت قائمة في عهد (محمد علي)[٣]، واتسم عهده أيضًا بطرد الموظفين الأوروبيين وتوقف حركة التجديد[٤]، واعتبر عهد (عباس الأول) عهد رجعية ونكسة، لأنه كان قاسيًا بطبيعته، وخلال فترة حكمه كان كثير التطير، كما إن كره (عباس الأول) للأجانب حرم مصر من جهود الخبراء الذين استعان بهم (محمد علي)[٥].

---

(١) محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث: سلسلة صفحات من تاريخ مصر، رقم ١٣، ط٢، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص ٨٠.

(٢) زين العابدين شمس الدين نجم، مصر في عهد عباس وسعيد، القاهرة: دار الشروق، د.ت، ص ٤٧.

(٣) محمد حامد عبد الله، تاريخ مصر الحديث منذ ١٤٥٣ وحتى ١٩٥٢، القاهرة: د.ن، ٢٠٠٣، ص ١١٩.

(٤) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢، د.ن، ٢٠٠٣، ص ١٣٠.

(٥) دار الوثائق القومية، محافظ الجات موضوعات مختلفة، إسماعيل باشا الخديو واحتفال إزاحة الستار عن تمثاله وتليغرافات تعزية عن وفاته محفظة ١٥١، د.ت.

وترى الباحثة أن (عباس حلمي الأول) يعد أسوأ حكام الأسرة العلوية وذلك بسبب تدهور أوضاع مصر والمصريين في عهده على مختلف المستويات وفيما يتعلق بالشئون السياسية على وجه الخصوص.

- **الدواوين والمجالس الاستشارية في عهد محمد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣):**

حول (سعيد) بعض نظارات أو دواوين أبيه إلى وزارات، وأصدر في ٢٦ فبراير عام (١٨٥٧)، مرسومًا يشتمل على النظام الجديد، وينص على إنشاء وزارة للداخلية برئاسة الأمير (أحمد باشا رأفت)، ووزارة للمالية برئاسة (مصطفى بك فاضل) ووزارة للحربية برئاسة الأمير (حليم باشا)[١]، كما يستمر وزير الخارجية وسيطًا بين الحكومة والقناصل في كل ما يتعلق بالمبادلات الرسمية، ويستمر المجلس المدني (مجلس الحكومة) في إنجاز الأعمال القضائية والإدارية تحت رئاسة (اسماعيل باشا)، ويجتمع الوزراء ورئيس المجلس المدني مرة أسبوعيًا، أو أكثر إذا دعت الحاجة تحت رئاسة (أحمد باشا رأفت)[٢]، وفي عام (١٨٥٩)، قام (سعيد) بتنظيم النظارات والدواوين والمجالس وتحديد اختصاصاتها[٣]، وقد أنشأ (سعيد) مجلس الحكومة وأوكل إليه مهمة وضع اللوائح الإدارية والنظر في القرارات والمراسيم العامة قبل عرضها عليه، أما عن المجالس فقد كان المجلس الخصوصي أهمها في عهده، فقد قام (محمد سعيد) بإعادة تشكيل المجلس الخصوصي حيث تشكل من ثمانية أشخاص، وقد أسند رئاسته إلى (اسماعيل باشا) بن أخيه (إبراهيم)، وكان لهذا المجلس الكثير من الاختصاصات ومنها دراسة الأمور ذات الصبغة العامة ومناقشتها قبل عرضها على الوالي للتوقيع عليها، وقد عمل (سعيد) على حسن سير العمل بالمجلس، فأمر بدعوة أصحاب الخبرة وذوي الرأي والفكر والشخصيات العامة لحضور جلسات المجلس الخصوصي، وذلك للاستفادة بخبراتهم وآرائهم[٤]، وإلى جانب ذلك فقد شارك المجلس الخصوصي ومجلس الأحكام في السلطة القضائية، حيث كان الأخير يُحيل القوانين واللوائح إليه

---

(١) زين العابدين شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص ص ٥٣، ٥٤.

(٢) محمد صبري، مرجع سابق، ص ٨٤.

(3) F. Robert Hunter; Egypt under the khedives 1805 – 1879 – from House hold Government to modern Bureaucracy, the American university in Cairo, 1999. P.50.

(٤) زين العابدين شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص ص ٥٦، ٥٧.

لتنظيمها قبل إصدارها[١]، وهكذا فقد أجرى (محمد سعيد باشا) بعض التعديلات على أسلوب عمل الدواوين والمجالس، فقد حول الدواوين إلى وزارات، وسمح لذوي الخبرة والمتخصصين بالإدلاء بآرائهم في جلسات المجلس الخصوصي، وإن بدى الخلط بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية واختصاصات كلٍ منها واضحًا في فترة حكمه، فالمجلس الخصوصي ومجلس الأحكام كانت لهما مشاركاتهم في بعض الأمور القضائية، وبرغم عدم تمثيل المصريين بنواب منهم في مجالسه الاستشارية، إلا أنه وبالعموم كان أفضل حالًا في تعامله مع وزاراته ومجالسه من سابق عهده أي ما جرى في عهد (عباس حلمي الأول)، ومن يرى أن (سعيد باشا) "صديق الفلاح" اتسم بطيب النوايا في تعامله مع المصريين مخطئ، فقد صادق الفلاح تحت ضغط اجتماعي قوي نشأ من إستفحال طبقة جديدة تكونت في مصر من أواسط الملاك الزراعيين وغير الزراعيين المصريين هي طبقة المشايخ والعمد.

- **الحياة السياسية والنيابية في عصر الخديو اسماعيل (١٨٦٣ ــ ١٨٧٩):**

- **النظارات في عهد (الخديو اسماعيل):**

مع بداية عهد (اسماعيل) منذ عام (١٨٦٣) كانت النظارات تُعرف (بالدواوين)، مثل ديوان المدارس وديوان بيت المال وغيرها[٢]، ونشأت منذ عام (١٨٧٨) مجموعة النظارات التالية: (الخارجية، المالية، الجهادية، البحرية، المعارف، الأوقاف، الداخلية، الحقانية، والأشغال[٣]، وقد خضعت تلك النظارات بصفتها أقسام الإدارة الكبيرة للخديو مباشرةً إذ انحصرت مسؤولية كل نظارة أمام والي مصر وحده، وعندما كانت تدعو حاجة العمل إلى اتصال النظار فقد كانت هذه الاتصالات تتم من خلال الخديو[٤].

---

(١) عزيزة فؤاد سيد أحمد مسلم، الأوضاع النيابية والوزارية في عهد الخديو إسماعيل من عام ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩م، رسالة ماجستير غير منشورى، جامعة طنطا: كلية الآداب، قسم التاريخ، ٢٠١٩، ص ٣٤.

(٢) أمين سامي، تقويم النيل، ج٣، ، م٢، ، ط٢، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣)، ص ٤٩٤.

(٣) يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ١٣.

(٤) جورج جندي بك، جاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت، ص ص ٧٤ – ٧٦.

وبهذا أرسى الأمر العالي الصادر في ٢٨ أغسطس لعام (١٨٧٨) نظام عمل النظارة، وأقر المسؤولية الجماعية التضامنية للنظار[١]، وهذه المسؤولية الوزارية أو النظارية التي أقرها الخديو (اسماعيل) في خطابه إلى (نوبار باشا) لتكليفه بتأليف هيئة النظارة، لم تكن مسؤولية النظار منفردين أو النظارة مجتمعة أمام المجالس الشعبية، كما كان متعارفًا عليه، وإنما استقر الأمر على تضامن أعضاء مجلس النظار في مسؤوليتهم أمام الخديو[٢].

وهنا ترى الباحثة أن (اسماعيل) حين أنشأ مجلس للنظار وأقر مسؤوليته لتكون أمامه، لم يكن يقصد أن يكون لمجلس شورى النواب الحق في الرقابة والمحاسبة لنظاره، وهو ما يؤكد الرغبة في السيطرة على مقاليد الأمور كلها من قبل (اسماعيل)، وربما كان ذلك النظام الذي أخذ به (اسماعيل) تقليدًا للنظم السائدة في دول الغرب كما اعتاد أن يفعل خاصةً وأن النظام الوزاري الذي نشأ في عام (١٨٧٨) جاء نتيجةً للمزيد من التدخل الأجنبي في مصر، فقيام أول نظارة مصرية مسؤولة قد تم بناءً على تقرير لجنة التحقيق التي أوصت بتنازل الخديو عن الحكم المطلق[٣]، ومنذ إقرار نظام مجلس النظار في عام (١٨٧٨) تولى مقاليد الحكم الكثير من رجالات مصر، الذين كانوا يتحملون الكثير من الأعباء التي عادةً ما كانت تثقل كاهل نظاراتهم، حتى إذا أتعب الحمل رئيسها، تركه لغيره[٤].

- **مجلس شورى النواب**

سبقت مصر غيرها من الدول المحيطة بها في ظهور المؤسسات التشريعية والتنفيذية التي تميز الدولة المدنية عن دول العصور الوسطى، واستمرارًا في محاولات (اسماعيل) لتطوير البلاد أنشأ مجلس شورى النواب، وكان هذا أول مجلس نيابي في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية[٥].

---

(١) يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٩، <https://ar.wikipedia.org> تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٤/٢٧.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، القاهرة: د.ن، ١٩٦٥، ص ٦٥.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، مصر المجاهدة في العصر الحديث، ج ٢، مرجع سابق،، ص ٧٥.

(٤) فؤاد كرم، النظارات والوزارات المصرية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٤، ص ص ١٠ – ١٣.

(٥) عبد الصبور مرزوق، الخطابة السياسية في مصر من الاحتلال البريطاني إلى إعلان الحماية، القاهرة: وزارة الثقافة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧، ص ٤٢.

ويُذكر أن جميع أعضاء هذا المجلس قد رفعوا تقريرًا مختومًا منهم إلى رئيس مجلس شورى النواب يطالبون فيه بتأخير افتتاح المجلس إلى يوم ميلاد الخديو (اسماعيل) تيمنًا بذلك اليوم، وقد قوبل ذلك بالموافقة والسرور من قبل (اسماعيل)[١].

وخلال حفل افتتاح المجلس يوم الأحد (٢٥ نوفمبر ١٨٦٦) الموافق يوم مولد (اسماعيل)[٢]، صار تشريف افتتاح المجلس بمصر المحروسة بالقلعة، في الساعة الثالثة والربع عصرًا، بحضور الخديو ونظاره، ثم تُليت مقالة بالنطق الخديو خطابًا لنواب المجلس[٣].

وفي خطابه أظهر الخديو للنواب الغرض من اجتماعهم، وطالبهم بمعاونة حكومته على تنفيذ الأشغال العمومية المفيدة، وتحديد مواعيد سنوية لجمع الضرائب، وأحاطهم علمًا بما تم في ذلك العام من تعديل نظام وراثة العرش والأسباب التي دعته لذلك، والنفقات والتعهدات التي احتاجها[٤].

وفيما بعد تحدث (اسماعيل راغب باشا إلى الأعضاء "أن هذا اليوم يوم موسم للرعية من أكرم المواسم المرعية إذ هو يوم مولد الحضرة الخديوية فلا يوافق الاشتغال في المصالح"[٥]، وأعلن "اعتبار اليوم عيدًا سنويًا تُعطل فيه مصالح الدولة"، وأصبح ذلك تقليدًا سار عليه ملوك الأسرة العلوية فيما بعد[٦].

---

(١) دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، محفظة ١٨ مجالس، ع٥٧، ت: ٧ رجب ١٢٨٣ هـ، الموافق ١٥ نوفمبر ١٨٦٦م.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، محفظة ١٨ مجالس، ع٦٠، ت: ١٨ رجب ١٢٨٣ هـ الموافق ٢٦ نوفمبر ١٨٦٦م.

(٣) محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا، ج٦،القاهرة:مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٩، ص ٤٣٤.

(٤) إلياس الأيوبي، صفحات من تاريخ مصر في عهد " الخديو إسماعيل" باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩، م١، ط٢، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص ٦٩.

(٥) دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، محفظة ١٨، مجالس، ع٦٠، ت: ١٨ رجب ١٢٨٣هـ، ٢٦ نوفمبر ١٨٦٦م.

(٦) جمال بدوي، محمد علي وأولاده،القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ١٦٢.

ولم يكن ذلك المجلس ثمرة لمطالبة جماهيرية، أو نتيجة لنضال شعبي، وإنما تم تأسيسه كمنحة شأنه شأن باقي تنظيمات (اسماعيل)[١]، فقد كون (اسماعيل) هذا المجلس في مصر حتى يعطي للعالم الأوروبي صورة عن رغبته في مسايرة الحياة البرلمانية في أوروبا.

أهداف إنشاء اسماعيل لمجلس شورى النواب:

أراد (اسماعيل) أن يجعل مصر ذات شكل متمدين حتى يبدو بمظهر الحاكم المستنير رغم تعارض ذلك مع شخصيته، إذ أنه اتسم بالأوتوقراطية والاستبداد، فلم يكن (اسماعيل) يرغب في إنشاء هذا المجلس بهدف جعل مصر دولة دستورية كما أعلن، والدليل على ذلك أنه حرص على أن يشكل مجلسه هذا كما يرغب هو لكي يحقق به ما يريد من أهداف يمكن إجمالها **فيما يلي:**

أولًا: تقليد الحكام الغربيين في أساليب الحكم.

ثانيًا: الرد على الاتهامات التي وصفته بالاستبداد، فقد كان متصورًا أن إيجاد مثل ذلك المجلس ينفي عنه هذه الاتهامات.

ثالثًا: احتاج (اسماعيل) لهذا المجلس من أجل ذر الغبار في عيون أوروبا[٢]، فقد كان يريد أن يظهر كحاكم عصري لديه أجهزة كمثيلاتها الأوروبية، ولم تكن تلك الرغبة ناتجة عن تطلع لإصلاح أحوال البلاد، ولكنه كان بهدف مساعدة (اسماعيل) في الحصول على قروضٍ جديدة من دول أوروبا، بعد أن ساءت سمعته كحاكم مديون مُقبل على الإفلاس[٣]، وذلك بالتستر وراء مجلس شورى النواب حتى يكسب ثقة البيوت المالية الأوروبية للإقتراض منها لتمويل مشاريعه[٤].

---

(١) يحيى محمد محمود أحمد، الدين العام وأثره في تطور الاقتصاد المصري ١٨٧٦ – ١٩٤٣، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة حلوان: كلية الآداب، ١٩٩٦، ص ٢١٢.

(٢) سعيدة محمد حسني، الحياة النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٣ – ١٩١٤، رسالة دكتوراه غير منشورى، جامعة عين شمس: كلية البنات، ١٩٨٩، ص ٨.

(٣) يحيى محمد محمود أحمد، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٤) فاطمة محمد علوان إبراهيم، نواب مديرية المنيا في البرلمان المصري ١٩٢٤ – ١٩٥٢ دراسة في الحياة النيابية المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورى، القاهرة: كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ٢٠٠٩، ص ٧.

هذا بالإضافة إلى أن (اسماعيل) كان يستطيع من خلال ذلك المجلس فرض ضرائب على المصريين لسد العجز في الخزانة المصرية، فعندما أراد تطبيق قانون المقابلة لم يستطع تنفيذه من خلال المجلس إلا عام (١٨٧١)[١].

رابعًا: أن يقف نواب مجلس الشورى إلى جواره في أي مواجهةٍ محتملة بينه وبين أي دولة أجنبية تتحدى سلطته في مصر[٢].

نظام عمل مجلس شورى النواب:

عندما تم إنشاء المجلس وضع الخديو (اسماعيل) نظامه في لائحتين' سُمِيَت أولاهما باللائحة الأساسية وعُرِفت الثانية باللائحة النظامية (نظامنامة[٣]، وقد تم انتخاب الأعضاء اللازم انتخابهم من أهالي الجهات القبلية، والجهات البحرية والمدن المعلومة من المسلمين والمسيحيين

(الأقباط، وتضمنت (لائحة الانتخاب*): كيفية تأسيس مجلس شورى النواب وانتخاب أعضائه[٤].

اختصاصات مجلس شورى النواب:

حدد الخديو (اسماعيل) اختصاصات مجلس شورى النواب، فجعله مختصًا بتنظيم الإدارة المالية وتدبير مواردها بالعناية بالشئون الاقتصادية[٥]، وجاء النظام الجديد استكمالًا (للنظام الإداري من ناحية التكوين وتقويةً له[٦]، ودعمًا إداريًا يمكن الحكومة من دعم سيادتها الداخلية، وأداة قوية تعتمد عليها سلطة الحكومة وتعاونها كعمل متسق

---

(١) سعيدة محمد حسني، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) فاطمة محمد علوان إبراهيم، مرجع سابق، ص ٧.

(٣)عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج١، القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠١، ص ٨٥.

(٤) دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، محفظة ١٨ مجالس، ع٥٦، ت: ٤ رجب ١٢٨٣هـ، الموافق ١٢ نوفمبر ١٨٦٦م.

(٥) عبدالعزيز رفاعي، فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٤، ص ٢٦.

(٦)سهير حلمي، أسرة محمد علي، القاهرة: مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، ٢٠٠٣، ص ١٨٣. ١٨٣.

مع الخطوة التي حصلت عليها عند حصولها على استقلالها الذي جاء به (فرمانن ١٨٦٦(*))[١].

وكما أراد الخديو أن يستفيد من مراكز النواب الاجتماعية أراد أيضًا الاستفادة من خبراتهم ليجعلهم أداة فعالة في الإعداد لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالإدارة المالية وتنمية الثروة وذلك من خلال أوامره بالتوسع في عمارة الوطن[٢]، ثم زاد ذلك توضيحًا في خطاب الافتتاح في ٢٥ نوفمبر عام (١٨٦٦)، بأن ذلك مقصور على دراسة المنافع الوطنية[٣].

ووفق ما أراد (اسماعيل) فقد اختص المجلس بالنظر في المسائل التي تراها الحكومة من اختصاصاته، وكذلك الاقتراحات التي يتقدم بها الأعضاء بشرط أن تكون من المسائل المتعلقة بالمنافع الداخلية، أي أن ذلك المجلس لم يكن مختصًا بالنظر في الشئون الخارجية لمصر[٤].

وتعليقًا على ما سبق، ترى الباحثة أن الخديو (اسماعيل) قد حد من اختصاصات ومسؤوليات مجلس شورى النواب، بأن جعلها قاصرةً على ما عُرِف بالمنافع الداخلية والعمل على تنمية الزراعة والتجارة، وهو ما شكل تقييدًا للسلطة الحقيقية التي تتمتع بها المجالس النيابية المماثلة في دول العالم من الرقابة والمحاسبة ووضع التشريعات الخاصة بمختلف شئون الدولة.

وقد كانت إدارة نظام جلسات مجلس شورى النواب منوطةً برئيس المجلس، كما لم يكن من حق أي عضو التحدث إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك، ولا يتكلم إلا وهو في مكانه، وكان مقررًا أن تصدر القرارات بأخذ الآراء علنيًا وبالأغلبية مع احترام رأي الأقلية، كما يَنتخِب المجلس من بين أعضائه لجانًا تسمى (أقلامًا)، وكانت مكلفةً بمجموعةٍ من المهام والتي منها: فحص صحة عضوية النواب، ومن ثمَ تعرض

---

(١) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩، ج٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣، ص ٢٧.

(٢) عبد العزيز رفاعي، فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، محفظة ١٨، مجالس، ع٥٦، ت: ٤ رجب ١٢٨٣هـ، الموافق ١٢ نوفمبر ١٨٦٦م.

(٤) لويس عوض: مرجع سابق، ص ٢٦.

قراراتها على هيئة المجلس ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم يتم عرض اسمائهم على الخديو ليُعطيهم (البيرولدى أي الأمر باعتماد عضويتهم بالمجلس، ويتمتع الأعضاء أثناء انعقاد المجلس بشيء من الحصانة النيابية، فلا تُرفع عليهم دعوة جنائية أثناء دور الانعقاد، إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة قتل[١]، وتعنى هذه المادة بالمحافظة على كرامة عضو المجلس على الرغم من أن الحياة النيابية في مصر كانت في بدايتها، بالإضافة إلى أن هذه المادة قد اقتُبست من الدساتير الغربية، ومصر لم يكن فيها دستور بالمعنى الصحيح المتعارف عليه حتى تلك اللحظة.

تشكيل مجلس شورى النواب:

ضم مجلس شورى النواب في عضويته ما لا يزيد عن (٧٥) عضوًا، تم انتخابهم لدورةٍ برلمانيةٍ مدتها ثلاث سنوات، وتولى عمد البلاد ومشايخها في المديريات والأعيان في القاهرة والإسكندرية ودمياط مهمة انتخاب الأعضاء[٢].

وقد لجأ (اسماعيل) إلى انتخاب أعضاء مجلس شورى النواب بدلًا من تعيينهم كما كان يحدث مسبقًا، رغبةً منه في الظهور بمظهر ديمقراطي أمام الأوروبيين من جهة، ولكسب طبقة كبار الملاك الزراعيين من الأعيان والعمد والمشايخ إلى جانبه من جهةٍ أخرى[٣].

وقد كان المجلس يجتمع لمدة شَهرين على مدار العام من (١٥ كيهك إلى ١٥ أمشير فقط، أي من (١٥ ديسمبر - ١٥ فبراير)، ويعين الخديو رئيسه ووكيله[٤]، وللمجلس أن يصدر قراراته فيما يعرض عليه من الشئون، إلا أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون رغباتٍ ترفع إلى الخديو وله فقط القول الفصل فيها، فلم يكن لذلك المجلس صفة تمثيلية عن الشعب وإنما كان مقصورًا على العمد والمشايخ والأعيان، ولم تكن لهذا المجلس

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، مصر المجاهدة في العصر الحديث من أول حكم إسماعيل إلى بداية الثورة العرابية، ج٣، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٢) فرج حافظ الدري، مجلس الشورى منذ إنشائه حتى عام ٢٠١١، جمهورية مصر العربية مجلس الشورى الأمانة العامة، الإصدار الثامن يناير ٢٠١٢، ص ٩؛ لطيفة سالم، مرجع سابق، ص ١٩٨؛ جون نينيه، رسائل من مصر (١٨٧٩ – ١٨٨٢)، ترجمة فتحي العشري،القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٥، ص ٥٧.

(٣) فاطمة محمد علوان إبراهيم، مرجع سابق، ص ٧.

(٤) دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، محفظة ١٨، ع٥٦، ت: ٤ رجب ١٢٨٣هـ، الموافق ١٢ نوفمبر ١٨٦٦م.

سلطة ملزمة للحكومة لأن قراراته لم تكن سوى رغبات[١]، وقد كانت جلسات المجلس سرية، وكان للخديو الحق في دعوة المجلس للاجتماع أو إطالة مدة اجتماعه أو حله وإجراء انتخاباتٍ جديدة حسب رغبته[٢].

وقد جاء تشكيل المجلس على الصورة التي أرادها (اسماعيل) من العمد وكبار ملاك الأراضي، أما التجار والصناع فلم يكن لهم ممثلين إلا عدد قليل لم يؤثر في تغيير طابع المجلس، وكذلك خلا المجلس من الطبقات المتعلمة التي تخرجت من المدارس والبعثات العلمية التي ذهبت للدراسة في الخارج منذ عهد (محمد علي)[٣].

ومن هنا فإنه من الخطأ اعتبار المجلس الذي تشكل بإرادة (اسماعيل) وتكون من طبقة معينة، مجلسًا نيابيًا حقيقيًا، وذلك لأن المجلس النيابي يجب أن تمثل فيه كل طبقات الأمة[٤].

وقد أدى حصر حق الانتخاب في عمد ومشايخ القرى إلى أن أصبحت غالبية هذا المجلس من العمد والمشايخ، ففي المجلس الأول الذي انتخب عام (١٨٦٦)، كان عدد العمد (٥٧) من بين (٧٥) عضوًا، وفي الهيئة النيابية الثانية التي انتخبت عام (١٨٧٠) كان عدد العمد والمشايخ (٦٣) من بين (٧٥) عضوًا، أما في الهيئة النيابية الثالثة التي تم انتخابها عام (١٨٧٦) فقد بلغ عدد العمد والمشايخ (٦٠) عضوًا من إجمالي عدد الأعضاء[٥].

ولو كان (اسماعيل) يعلم جيدًا أن هذه الطبقة التي تملك والتي شكل مجلسه منها ستقوم بدور النيابة عن الأمة المصرية حق القيام ما أدخلها وما حرص على تشكيل ذلك المجلس منها، فإن (اسماعيل) كان يعلم أن تلك الطبقة ستنفذ ما كان يرغب فيه دون مناقشة أو اعتراض ويؤكد ذلك ما ذكره (ماكنزي Mackenzie): "من أن (اسماعيل)

---

(١) مكي الطيب شبيكة، تاريخ شعوب وادي النيل (مصر والسودان) في القرن التاسع عشر الميلادي، بيروت: دار الثقافة، د.ت، ص ٥٦٤.

(٢) عبد الله محمد عزباوي، عمد ومشايخ القرى ودورهم في المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، ط١، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٤، ص ١٢٨.

(٣) جمال بدوي، محمد علي وأولاده، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٤) سعيدة محمد حسني، مرجع سابق، ص ٩.

(٥) عبد الله محمد عزباوي، مرجع سابق، ص ١٢٩.

خلق جرثومة المؤسسات النيابية في مصر بهدف الحصول على تأييد مصري لإحداث التغيير على الصورة التي أرادها"[١].

أسلوب تعامل اسماعيل مع مجلس شورى النواب:

عندما تولى (اسماعيل) حكم مصر كان يرغب في أن يكون هو الدولة، وقد شاء أن يرقى بمصر، فجاء بنظام مجلس شورى النواب ليكون أول علاقة تربطه بشعبه من خلال تمثيل زعامات الريف لهم[٢]، وكانت فكرة (اسماعيل) هذه تستهدف تحقيق المزيد من السيطرة على كبار الأعيان بتكوين هذا المجلس منهم، والتخلص من نقد جريدة (وادي النيل) لطريقة حكمه وتصرفات دولته[٣].

وإن أوجد (اسماعيل) هذا المجلس تقليدًا لدول أوروبا، إلا أنه لم تكن له صلاحيات دستورية كما لمجالس أوروبا النيابية[٤]، وذلك لأن (اسماعيل) قد جمع المشايخ في هذا المجلس فقط من أجل إيجاد نوع من التوازن لمواجهة نفوذ طبقة الموظفيين الأتراك والمصريين فيما يُعرف بطبقة (الذوات)[٥].

ويرى البعض أن (اسماعيل) قد أقدم على إنشاء هذا المجلس من أجل توسيط الأعيان بإشراكهم في تحمل تبعة سياساته المالية وتنفيذ ما يرغب فيه من قرارات خاصة وأن هؤلاء الأعيان كانوا زعماء الفلاحين الذين يمثلون معظم أفراد الشعب، فإذا أشركهم الخديو في تقرير سياسته المالية يسهَل تنفيذ هذه السياسة دون معارضة[٦].

وتعكس سياسة (اسماعيل) وإجراآته رؤيته إلى ذلك البرلمان، فقد أصدر (اسماعيل) جميع القوانين المنظمة لأحكام الدين العام دون الرجوع إلى مجلس شورى النواب، كذلك لم يكن (اسماعيل) يدعو ذلك المجلس إلى الانعقاد لمدد طويلة، مما يعكس إيمانه بعدم وجود دور يمكن أن يلعبه ذلك المجلس، وربما لو وجد دستور ينظم دور انعقاد

---

(١) سعيدة محمد حسني، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) عبدالعزيز رفاعي: فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة، مرجع سابق، ص ٩.

(٣) جاكوب لاندو: الحياة النيابية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦ – ١٩٥٢، مرجع سابق، ص ١٧.

(٤) يونان لبيب رزق: العيب في ذات أفندينا دراسة تاريخية موثقة من ١٨٦٦ حتى اليوم، ط١، القاهرة: دار الشروق، د.ت، ص ١٢.

(٥) عبد الله محمد عزباوي، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٦)فاطمة محمد علوان إبراهيم: مرجع سابق، ص ٧، عبد الله محمد عزباوي، مرجع سابق، ص ١٢٧. ١٢٧.

المجلس لكان الأمر قد تغير، وقد استخدم (اسماعيل) ذلك المجلس في الأعمال ذات الطابع الدعائي التي تحتاج ظهوره كحاكم شرعي، وفي الأحوال التي تتطلب جمع الضرائب، ويتضح ذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه أمام المجلس في (٣٠ إبريل عام ١٨٧٧)، واتهم فيه روسيا بإعلان الحرب على الباب العالي)، وأعلن إرساله قوة لمساعدة السلطان العثماني)، واختتم حديثه بطلب إلى المجلس لفرض ضريبة جديدة على الأطيان لتمويل تلك الحملة، ومن ثم فرض المجلس ضريبة استثنائية لتمويل الحملة قدرها (١٠%) من ضريبة الأطيان[١].

وبرغم ما أقره أعضاء مجلس شورى النواب من رغباتٍ للخديو (اسماعيل)، فإنهم في أواخر فترة حكمه قد قاموا بشن هجوم عليه لإسرافه وترفه، وإن نجح هو في تحويل هجومهم عليه إلى هجومٍ على الدول الأوروبية[٢]، ومع أن ممثلي المجلس لم تكن لديهم الصلاحيات التي تؤهلهم للتعبير عن شئون مواطنيهم، فقد بدأ المجلس يتحدث عن حدود سلطة الخديو، وحدود سلطة (نوبار)، ويتألم للتدخل الأجنبي في شئون البلاد ويتطرق إلى أهمية السيادة الاسمية للدولة العثمانية على مصر[٣].

والواقع أن (اسماعيل) لم يكن يتمنى أن يضع مجلسًا يشاركه الحكم أو يشكل قيدًا على سلطته المطلقة، وإنما أقصى ما كان يريد هو أن يقيم ديكورًا يُجمل به صورته أمام ملوك أوروبا، فيظهر لهم في صورة الحاكم المتحضر الذي لا يقل عنهم في المدنية والأُبهة[٤].

وترى الباحثة أن مجلس شورى النواب وإن نشأ كهبة أو منحة من الخديو، إلا أنَ أعضائه زاد الوعي لديهم بمُضي الأيام، وأخذوا يمارسون شيءً من حقوقهم أواخر عهد (اسماعيل)، فقد لعب مجلس شورى النواب دورًا مهمًا في العمل على نهضة البلاد ومراقبة الحكومة، ولو قُدِرَ للمجلس البقاء لأصبحت البلاد أفضل حالًا، ويمكن القول أن أهداف (اسماعيل) التي حددها عند إنشاء مجلس شورى النواب والمتمثلة في رفع مستوى مصر إداريًا بإنشاء مجلس يتيح له الاتصال بالفلاحين، ويُدعم صفتهم التمثيلية، ويحقق المزيد من السيطرة على كبار الأعيان بتكوين هذا المجلس منهم لكسب تأييدهم السياسي ودعمهم المالي لمواجهة الأزمة المالية ولدعم سياساته الإدارية، ولتحقيق نوعٍ

(١) يحيى محمد محمود أحمد، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٢) محمد فؤاد محمد خليل: مرجع سابق، ص ٩١.

(٣) عبدالمنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي، مصر في التاريخ الحديث والمعاصر ١٧٩٨ – ١٩٧٣، مع مجموعة بحوث ودراسات، ط١، القاهرة: ١٩٩٢، ص ٩٥.

(٤) جمال بدوي، محمد علي وأولاده، مرجع سابق، ص ١٤٩.

من مشاركة الشعب في شئون الحكم، كل هذه الأهداف لم يتمكن المجلس من تحقيقها على الوجه الأكمل، وذلك لميل (اسماعيل) نحو الانفراد بالحكم، حيث لم يكن المجلس في نظره إلا هيئة استشارية.

وعندما ضغطت وزارتا الخارجية البريطانية والفرنسية عليه لتسوية أوضاعه المالية، نفى (اسماعيل) مسؤوليته عن تصرفات موظفيه، ووصف نفسه بأنه حاكم دستوري، ويأتي ذلك الوصف منه ليُبين أن غرضَهُ من إنشاء ذلك المجلس ليس إلا من أجل استكمال الزينة الدستورية[١].

حتى حينما أراد (شريف باشا) ناظر الداخلية وقت تشكيل مجلس شورى النواب إفهام النواب أن المجالس النيابية في أوروبا مقسمة إلى حزبين، حزب يساند الحكومة وآخر يعارضها، وأن عليهم إذا أرادوا أن يتشبهوا بالمجالس الأوروبية، فليجلس رجال حزب الحكومة على المقاعد الموجودة على يمين رئيس المجلس، ويجلس المعارضون للحكومة على المقاعد الموجودة يسار الرئيس، فإذا بالنواب يتسابقون إلى المقاعد الموجودة على اليمين هاتفين: **"**كلنا عبيد أفندينا فكيف نكون مقاومين لحكومته**"**[٢].

وهو ما يدل على أن الشعب المصري اعتاد منذ سنين طوال أن يسلم زمام أموره إلى حكومته، على الرغم من عدم احترام حكومات تلك الفترة لرغباته وإرادته[٣]، فقد كان من المستحيل أن يسمح (اسماعيل) بظهور معارضة لحكمه حتى أنه أمر بطرد نائبين ظهرت منهما بوادر رعاية لمصالح الشعب داخل المجلس[٤]، ويبدوا أن النواب هم الآخرين لم يكونوا مستعدين لأن يقفوا في صفوف المعارضين لإرادة الخديو.

وخلاصة القول أن مجلس شورى النواب لم يكن إلا منحةً من (اسماعيل) ليزيد من رونق الحكم، وذلك من غير أن تسبقه مطالبات شعبية، وهكذا فإن (محمد علي) حين أنشأ مجلس المشورة، وما قام به (سعيد) حين أعاد إنشاء مجلس الأحكام، وما أتمه (اسماعيل) بإنشائه مجلس شورى النواب، ما كان مقصدهم إقرار نظام نيابي وديمقراطي كامل، وإنما كان ذلك تجاوبًا مع ضغط الطبقات المصرية الجديدة في الريف والحضر والتي بدأت تظهر في مصر منذ عهد (بونابرت) حتى تحولت إلى

---

(١) يحيى محمد محمود أحمد، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٢) إلياس الأيوبي، مرجع سابق، ص ٧٢، عبد الصبور مرزوق، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٣) سعيدة محمد حسني، مرجع سابق، ص ١١.

(٤) جمال بدوي، محمد علي وأولاده، مرجع سابق، ص ١٦٢.

طبقاتٍ قادرة على الحركة الاجتماعية والسياسية بعد أن أصبحت قادرةً على الحركة الاقتصادية.

السياسة البريطانية في مصر منذ الاحتلال عام (١٨٨٢):

نتيجةً للتدخل الأجنبي في شئون مصر بعد تأثر البلاد بالأزمة الاقتصادية الضخمة التي تعرضت لها مصر أواخر عهد (اسماعيل)، لم يجد البريطانيون بدًا من احتلال مصر بحجة الدفاع عن مصالحها ورعاية حقوق المصريين في عام (١٨٨٢)، وقد اتسم الاحتلال البريطاني لمصر بالظلم وكبت الحريات وتكميم الأفواه، فقد استأثر البريطانيون بأهم الوظائف في مصر، لدرجة أنهم قد عينوا مستشارين عنهم في كل المصالح والوزارات، وزادت سلطة المستشار البريطاني لدرجةٍ فاقت سلطة الوزراء المصريين، حتى أن بقاء أحد هؤلاء الوزراء في منصبه كان متوقفًا على مدى رضا المستشار البريطاني عن ذلك، كما رأى البريطانيون أن بقاء الجيش المصري قويًا يمثل تهديدًا لكيانهم، فراحوا يسرحون أفراد الجيش، لتبقى مصر بدون جيشٍ يحميها، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن البريطانيين ألغوا مجلس شورى النواب، وسعو لفصل السودان عن مصر([1]).

وبينما كانت بريطانيا مترددةً ما بين البقاء في مصر والجلاء عنها، جاء تعيين (اللورد كرومر[1] Cromer) كمعتمد بريطاني في مصر ليوطيد أركان الوجود البريطاني بها، فقد راح (كرومر) يقنع أحرار انجلترا بالبقاء بمصر بحجة إصلاح حال الفلاحين ومنح المصريين نوعًا من الحكم الذاتي، وبجانب ذلك فقد كان عليه أن يجتهد لحل المشكلة المالية التي كانت تهدد بقاء انجلترا في مصر إذا ما فشلت في حلها، وبهذا فقد كانت علاقة (كرومر) بمصر علاقة شد وجذب، فقد كان يمنح شيءً تارةً ويمنع آخر تارةً أخرى حتى لا يطمَع المصريون في المزيد، وكذلك كان الحال مع الدول الأوروبية والدائنين والدولة العثمانية وذلك ليحافظ على سيطرته على الأمور في مصر([2]).

ومن أجل تحقيق المزيد من السيطرة في مصر، إتبعت بريطانيا سياسة الإرهاب، وفرضت سلطتها العسكرية على المصريين القوانين المقيدة للحريات، وامتلأت السجون بالعناصر الوطنية، كما تم إلغاء حرية الصحافة المصرية، ونجح البريطانيون في السيطرة على معظم الصحف المصرية كالوطن والأهرام والمؤيد، وانفردت جريدة

[1] محمد عبد الرحمن حسين، نضال شعب مصر ١٧٩٨ – ١٩٥٦، الإسكندرية: منشأة المعارف، د.ت، ص ٩٣.

[2] – عبد العزيز رفاعي، ثورة مصر سنة ١٩١٩: دراسة تاريخية تحليلية ١٩١٤ – ١٩٢٣، ط١، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٦، ص ٨.

العروة الوثقى فقط بمهاجمة البريطانيين بجرأةٍ وشجاعة، وقد سيطر البريطانيون كذلك على مرافق البلاد، وأصبح المعتمد البريطاني الحاكم الحقيقي لمصر، حيث كان الخديو والوزراء يستمدون منه السلطة ويقومون بتنفيذ أوامره، كما استأثر البريطانيون بالمناصب السياسية والإدارية الكبرى في البلاد، وزاد عددهم في الوزارات والمصالح الحكومية، وتقاضوا المرتبات الكبيرة، كما كان لمختلف الأجانب نصيب كبير في مناصب الدولة([1]).

وإن كان (كرومر) قد نجح في تطبيق خطته الاستعمارية في مصر، إلا أنه لم يكد يمضي في خطته كثيرًا حتى عادت طليعة الروح الوطنية منذ أوائل عهد (عباس حلمي الثاني)، وإن كانت الروح الوطنية للمصريين قد همدت في السنوات العشر الأولى التي أعقبت الاحتلال البريطاني لمصر في ظل تحالف السلطة الشرعية معه، فخلود المصريين للهدوء والسكينة طيلة عهد (الخديو توفيق)، وتلقي مصر للعديد من الضربات التي أفقدتها أملاكها في الخارج، وعاونت على تحقيق جزء من خطة الاحتلال بعض العناصر في الداخل من الممالئين للاحتلال، شكل هذا كله في المجمل فرصةً لتهيئة الظروف لصحوةٍ وطنيةٍ جديدة، فما كان لمصر أن تنسى حقوقها المسلوبة، فبعد العشر السنوات الأُوَل للاحتلال بدأ المصريون بالنظر للوعود التي قدمتها قوى الاحتلال البريطاني فوجدوها قد طويت، ووجدوا أن الشئون المالية قد سُوييت والاحتلال قد توغل بشكلٍ قوي في المجتمع المصري، وبرغم أن فكرة الجلاء قد مُحيَت من ذهن الحكومة البريطانية بشكلٍ مطلق، فإنها لم تمح من ذاكرة المصريين أو الدول المناهضة للاحتلال، فما كاد عهد (توفيق) ينتهي حتى استطاع الطرفان اللقاء في جبهةٍ واحدة داخل مصر في عهد (عباس حلمي الثاني) لمواجهة الاحتلال البريطاني، ومن ثم وجدت الروح الوطنية لنفسها فرصةً للتعبير، ولم يكن ينقص المصريين إلا وجود قوة تساندهم وتجعلهم يقفون على أقدامٍ ثابتة في مواجهة الاحتلال، وهو ما كان في عهد (عباس) الذي جاء خلفًا للخديو (توفيق)([2]).

- **الأحوال الوزارية في مصر قبل ثورة عام (١٩١٩):**

يعود تاريخ نشأة النظارات في مصر الحديثة إلى عهد (محمد علي باشا) الذي أسس الجهاز البيروقراطي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، والذي أنشئت معه مجموعة من الإدارات التنفيذية التي أُطلق عليها اسم الدواوين[3]، وظل تأسيس تلك

---

[1] محمد عبد الرحمن حسين، مرجع سابق، ص ٦٧.

[2] – عبد العزيز رفاعي، ثورة مصر سنة ١٩١٩: دراسة تاريخية تحليلية ١٩١٤ – ١٩٢٣، ط١، مرجع سابق، ص ٩.

([3]) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣، ط ٢، مرجع سابق، ص ٩.

الدواوين ساريًا طبقًا للاحتياجات الإدارية بمصر حتى عام (١٨٣٧) حيث صدر قانون (السياستنامة) الذي نظم الدواوين بشكل نهائي[١].

وقد شهدت السنوات التالية لصدور قانون السياستنامة تحول الدواوين إلى نِظارات، وذلك على مرحلتين:

المرحلة الأولى: وفيها تحول رئيس الديوان من مدير عموم الديوان كما كان يلقب في (السياستنامة) إلى ناظر وذلك قبل مرور عقد واحد على صدور القانون[٢] في عام (١٨٤٠)[٣].

المرحلة الثانية: وفيها تم تسمية الدواوين بالنظارات وفقًا للتغيرات التي استقرت بتحول مديري عموم الدواوين إلى نُظار، وذلك في عهد الخديو (اسماعيل)، فمع بداية هذا العهد أي عام (١٨٦٣) كانت هذه التسمية لا زالت غالبة على الأقسام الإدارية الكبيرة مثل ديوان المدارس وديوان بيت المال وغيرها[٤].

ثم نشأ النظام النظاري طبقًا للأمر العالي الصادر في (٢٨ أغسطس لعام ١٨٧٨)، والذي أقر المسؤولية الجماعية للنظار[٥]، وقد خضعت تلك النظارات بصفتها أقسام الإدارة الكبيرة للخديو مباشرةً وانحصرت مسؤولية كل النظار أمامه، وعند الحاجة لتواصل النظار فكان ذلك يتم من خلال الخديو[٦].

وهكذا فإن المسؤولية النظارية أو الوزارية التي أقرها الخديو (اسماعيل) في خطابه إلى (نوبار) عندما كلفه بتشكيل الحكومة، لم تكن مسؤولية النظار منفردين أو النظارة مجتمعة أمام المجالس النيابية كما كان يجب أن يكون وفق المفهوم السائد للمسؤولية

---

(١) محمد فؤاد شكري، عبد المقصود العناني، سيد محمد خليل، بناء دولة مصر محمد علي، القاهرة: الهيئة

(٢) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية من ١٨٧٨ – ١٩٥٣، ط٢، مرجع سابق، ص٩، <https://ar.wikipedia.org> تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٩/٣.

(٣) محمد فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي، مرجع سابق، ص ٧٨٨.

(٤)أمين سامي، تقويم النيل، مرجع سابق، ص ٤٩٤.

(٥) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية من ١٨٧٨–١٩٥٣، مرجع سابق، ص ٩.

(٦) جورج جندي بك، جاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مرجع سابق، ص ص ٧٤ – ٧٦.

الوزارية الصحيحة عالميًا، وإنما هي تضامن أعضاء مجلس النظار في مسؤوليتهم أمام الخديو[١].

وترى الباحثة أن (اسماعيل) جعل إحدى اختصاصات السلطة التشريعية والمتمثلة في الرقابة والمحاسبة للحكومة في يده هو مع أنه والحكومة يشتركان في السلطة التنفيذية، وهو ما يؤكد أن (اسماعيل) كان يريد أن يجمع السلطات في يده ويؤمن بالحكم الفردي خاصةً وأنه كان لديه في تلك الفترة مجلس شورى النواب والذي بدى وكأنه مجرد ديكور لتجميل شكل الحكم.

ومن ناحيةٍ أخرى فقد ارتبط ظهور نظام النظارة في مصر بارتفاع مد التدخل الأجنبي في شئون البلاد ذلك أن قيام أول نظارة مصرية مسؤولة قد تم بناءً على تقرير لجنة التحقيق التي أوصت بتنازل الخديو عن الحكم المطلق[٢]، فلم يكن إنشاء نظام النظارات (الوزارات) بمصر في حقيقة الأمر من أجل المصريين أو دعمًا للحركة الوطنية فيما بعد، بل تكريسًا للنفوذ الأجنبي، بمعنى أن هذا التطور وإن أدى إلى الحد من الحكم الفردي للخديو، إلا أن ذلك كان لمصلحة القوى الأجنبية التي انتقلت إليها السلطة من خلال النظار[٣].

وبعد تكليف الخديو (توفيق) (شريف باشا) بتأليف النظارة في الخامس من يوليو عام (١٨٧٩)، عمل (شريف) على وضع اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب والتي حددت المسؤولية الوزارية لتكون أمام المجلس، إلا أن (توفيق) رفض التصديق على اللائحة بتوجيه من انجلترا وفرنسا، ووصفها بأنها "ديكور مسرحي"، وعندها استقالة نظارة (شريف) في (١٧ اغسطس)، وتولى (توفيق) رئاسة مجلس النظار مخالفًا بذلك النظام الذي قرره المرسوم الصادر في (١٨ أغسطس ١٨٧٨)، والذي يقضي بإنشاء مجلس النظار كهيئةٍ مستقلة عن الخديو[٤]، ولتأصيل مسؤولية النظارة أمام الخديو،

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، مرجع سابق، ص ٦٥؛ يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية من ١٨٧٨-١٩٥٣، مرجع سابق، ص ص ١٢، ١٣.

(٢) عبد الرحمن الرافعي،عصر إسماعيل، ج٢، مرجع سابق، ص ٨٠.

٣ علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر، القاهرة: د.ن، ١٩٧٧، ص ٤٨.

٤ تيوردور روتشتين، مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، ترجمة علي أحمد شكري، القاهرة: مكتبة الهلال، ١٩٢٧، ص ١٩٠.

أصدر (توفيق) أمرًا في (٢٨ أغسطس عام ١٨٧٩) بإلغاء مجلس النظار، وذلك على أن تكون مسؤولية كل ناظر أمام مجلس برئاسة الخديو([١]).

ونتيجةً لضغط العرابيين كلف الخديو (توفيق)، (شريف باشا) بتأليف نظارته الثالثة في سبتمبر عام (١٨٨١)، وتم انتخاب مجلس النواب وفق اللائحة الأساسية لعام (١٨٦٦)، إلا أنه سرعان ما نشب الخلاف بين النظارة والمجلس حول حقه في إقرار الميزانية، فقد اعترض المراقبان الانجليزي والفرنسي في (٢٦ يناير ١٨٨٢)، على مطالبة مجلس النواب بحق تقرير الميزانية، حتى ولو كان ذلك مقصورًا على ما يخص المصالح التي تخصص إيراداتها للدين العام، وذلك بحجة أن هذا الأمر يضر بالضمانات المقررة للدائنين، وعندها استقال (شريف باشا) وتشكلت وزارة (البارودي) في فبراير عام (١٨٨٢) لتؤيد حق المجلس في إقرار الميزانية، وفي السابع من فبراير عام (١٨٨٢)، صدرت اللائحة الجديدة لمجلس شورى النواب وأقرت مسؤولية النظارة أمام المجلس بشكلٍ تضامني على أن يكون كل ناظر مسؤولًا عن الإجراآت المتعلقة بنظارته([٢]).

وترى الباحثة أن النظارات قبل الاحتلال البريطاني وإن أصبحت نظريًا مسؤولة أمام الخديو، إلا أن النفوذ الأجنبي قد باشر ذلك بالاشتراك الفعلي في النظارة كما حدث وقت نظارة (نوبار) الأولى أو عن طريق المراقبين الماليين، واغتصب حق مجلس شورى النواب فيما يخص الميزانية، إلا أنه لا يمكن إنكار أن القوى الوطنية أثناء وزارة (البارودي) قد استطاعت تطبيق مبدأ المسؤولية الوزارية بالمفهوم الصحيح لتصبح أمام مجلس شورى النواب، بما يدل على أن الوطنيين المصريين كان بإمكانهم تحقيق ما يريدون بشرط توافر الظروف والأشخاص المناسبين.

وقد أثار ما تم من جعل المسؤولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب أثناء حكومة (البارودي) سخط انجلترا وفرنسا، فأرسلتا مذكرةً للخديو للمطالبة بعدة أمور كان من أهمها ضرورة إقالة (البارودي)([٣]).

وحدث لهما ما أرادا، وبعدها انفردت دار المعتمد البريطاني بسلطة القرار السياسي في مصر، وتوسعت في ذلك عن طريق المستشارين الانجليز في النظارات المختلفة([٤])، وظهر أثر ذلك واضحًا على نظارة (شريف) الرابعة والتي تسلمت خطابًا بريطانيًا أفاد

---

[١] يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣، ط ٢، مرجع سابق، ص ٧٩.

([٢]) علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر، مرجع سابق، ص ص ٣٣ – ٣٥.

([٣]) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية من ١٨٧٨ – ١٩٥٣، مرجع سابق، ص ١٠١.

[٤]) سامي أبو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢ – ١٩٣٦، ط٢، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص ٢٧.

بما يلي: "أن على النظارة والمديرين ضرورة اتباع نصائح ممثلي حكومة جلالة الملكة أو التخلي عن مناصبهم"([١]).

وقد اصطدم (عباس حلمي) بالمعتمد البريطاني وهو بصدد ممارسة حقوقه في اختيار النظار وعزلهم، وفي الوقت الذي ساءت فيه علاقة (عباس) برئيس الحكومة (مصطفى فهمي، ارتبط (فهمي) بصلاتٍ وثيقة مع المعتمد البريطاني (اللورد كرومر) لدرجة أن علاقته به وصلت إلى حد الخضوع المتسم بالضعف([٢]).

ولذا أقال (عباس) نظارة (مصطفى فهمي)، وكلف (حسين فخري) في (١٥ يناير عام ١٨٩٣) بتشكيل الحكومة، وذلك دون استشارة اللورد (كرومر)، ولكن المعتمد البريطاني أوضح للخديو أنه كان ينتظر أن يؤخذ رأيه في هذا الأمر في ظل عدم وجود حاجةٍ ملحةٍ لتغيير الحكومة، وأعرب عن عدم موافقته على تعيين (فخرى باشا)، الذي استقال بالفعل وبعده تم تعيين (مصطفى رياض) رئيسًا للنظار كحلٍ وسط بين الطرفين([٣]).

وقد سمح النفوذ البريطاني في بعض الأحيان للسراي بقدرٍ من الحرية في اتخاذ القرار وظهر أثر ذلك واضحًا عندما وقع اختيار (عباس حلمي) على (بطرس غالي) كرئيس للوزارة، ورغم مخاوف (جورست Eldon Gorst) المعتمد البريطاني من ذلك الاختيار إلا أن الخديو قد نجح في إقناعه بكفاءة الرجل وذلك فضلًا عن مصريته، ونتيجةً لذلك وافقت الحكومة البريطانية على هذا الاختيار([٤]).

ولكن هذه المشاركة من السراي تمت في مرحلة الوفاق بين (عباس وجورست)، ومن ثم فإن هذه النتيجة لا تعود لنجاح الخديو في صراعه ضد الجانب البريطاني، بقدر ما ترجع إلى ما طرأ من تغيراتٍ على السياسة البريطانية، كذلك فإن تلك المشاركة قد اختصت بالتشكيل الوزاري دون أن يمتد أثرها إلى العمل الوزاري، والذي يُعد المجال الحقيقي لإنفاذ القرارات، كما أن تلك المشاركة تمت في ظل الهيمنة البريطانية على شئون الحكم في مصر([٥]).

([١]) علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر، مرجع سابق، ص ٥١.

([٢]) سامي أبو النور، مرجع سابق، ص ٢٨.

([٣]) روجيه لامبلان، في سبيل الاستقلال، ترجمة ميخائيل بشارة، القاهرة: د.ن، ١٩٤٥، ص ٥٢.

([٤]) أحمد شفيق، مذكراتي في نصف قرن من سنة ١٨٧٣ إلى ٨ يناير ١٨٩٢، ج١، ط١، (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٣)، ص ص ١٥٨ – ١٦٢.

([٥]) سامي أبو النور، مرجع سابق، ص ٢٨.

ومع إعلان الحماية البريطانية على مصر في (١٩ ديسمبر ١٩١٤) تحول مجلس النظار إلى مجلس الوزراء للتأكيد على القطع النهائي للعلاقات التي كانت تربط الدولة العثمانية بمصر[١]، وتجدر الإشارة إلى أن لقب الناظر مع بداية استخدامه تعبيرًا عن رئاسة أهم أقسام السلطة التنفيذية في مصر فإنه من حيث الشكل لم يكن له صلة بلقب (الوزير) الذي تحول إليه بعد ذلك فبينما يعود لقب (الوزير) إلى أصل فارسي، فإن لقب الناظر من أصل عربي مصدره تنظر بمعنى أشرف، وإن كان من حيث المضمون قد اتصل بهذا اللقب الأخير أشد الاتصال، فمنذ البداية ومن تواجد في مصر من الأوروبيين حينها يرى في الناظر (وزيرًا)، وأيضًا كان أحد أسباب عدم استخدام مصر لمسمى الوزارة أن نفس الاسم كان مستخدمًا للوزارة العثمانية، ولم يكن وقتها مقبولًا أن يستخدم التابع والمتبوع نفس التسمية [٢].

ومع تزايد النفوذ البريطاني استطاعت بريطانيا خلع (عباس حلمي) وتعيين (حسين كامل) سلطانًا بدلًا منه، ومن ناحيةٍ أخرى كان توقف نشاط الجمعية التشريعية يعني أن المسؤولية الوزارية قد انتقلت لتصبح أمام المندوب السامي، حتى محاولات السراي والقوى الوطنية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى صدور (تصريح فبراير ١٩٢٢) للسيطرة على الوزارة أو المشاركة في سلطة القرار قد أُجهضت تمامًا في ظل استئثار الاحتلال بالسلطة[٣].

وخلاصة القول أن مصر قد عرفت الدواوين التي تُشكل الوزارات اليوم، وأن حكامها أخذوا يطورون تلك الدواوين ويغيرون في مسمياتها واختصاصاتها، إلى أن أرسى الخديو (اسماعيل) قواعد النظام النظاري عام (١٨٧٨)، وإلى جانب ذلك فقد عرفت مصر المجالس الاستشارية التي غلب عليها أنها لم تكن ملزمةً في آرائها للحكام، وأن أعضائها لم يكونوا في الأغلب ممثلين لطوائف الشعب المصري، وبالتالي كانوا يدينون بالولاء للحاكم حفاظًا على عضويتهم، ولو قامت تلك النظارات والمجالس النيابية بدورها الحقيقي في خدمة المصريين لكان حال البلاد والعباد أفضل مما كانت عليه الظروف على امتداد فترات حكم أسرة (محمد علي).

---

(١) <https://ar.wikipedia.org>، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/١٠/١٠.

(٢) أحمد بك قمحة، عبد الفتاح بك السيد، نظام القضاء والإدارة في مصر، ط٣، القاهرة: د.ن، ١٩٢٥، ص ٧٩، يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية من ١٨٧٨-١٩٥٣، مرجع سابق، ص ١١.

(٣) سامي ابو النور، مرجع سابق، ص ٢٩

ومما لا شك فيه أن الكثير من الظروف الداخلية والخارجية قد لعبت دورًا في الانتقاص من حقوق الشعب المصري السياسية والنيابية، كان من أبرزها تخاذل بعض الحكام ورجال دولتهم أمام سلطة الاحتلال البريطاني حفاظًا على مناصبهم، واشتراك بعض من تولوا مقاليد السلطة في مصر مع القوى الأجنبية في نهب خيرات مصر، واستئثار الأجانب بالمناصب والوظائف الكبرى في البلاد، والاستخفاف بقوة المصريين وإرادتهم من قبل انجلترا وذلك في ظل عدم توافر الدعم الكامل من ولاة مصر للقوى الوطنية المصرية في مواجهة قوى الظلم والاستبداد.

ولأن مصر عصية على كل محاولات النيل منها، فقد سعى المخلصون من أبنائها من أجل الحصول على مطالبهم المشروعة في الجلاء والاستقلال والحياة السياسية والنيابية السليمة.

المصادر والمراجع:

١. أحمد بك قمحة، عبد الفتاح بك السيد، نظام القضاء والإدارة في مصر، ط٣، القاهرة: د.ن، ١٩٢٥.

٢. أحمد شفيق، مذكراتي في نصف قرن من سنة ١٨٧٣ إلى ٨ يناير ١٨٩٢، ج١، ط١، (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٣).

٣. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، القاهرة: د.ن، ١٩٦٥.

٤. إلياس الأيوبي، صفحات من تاريخ مصر في عهد " الخديو إسماعيل" باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩، م١، ط٢، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

٥. أمين سامي، تقويم النيل، ج٣، ، م٢، ، ط٢، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣).

٦. إيمان عبد المنعم عامر، محاضرات في تاريخ مصر الحديث، القاهرة: د.ن، د.ت.

٧. تيوردور روتشتين، مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، ترجمة علي أحمد شكري، القاهرة: مكتبة الهلال، ١٩٢٧.

٨. جمال بدوي، محمد علي وأولاده،القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

٩. جورج جندي بك، جاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.

١٠. جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢، د.ن، ٢٠٠٣.

١١. خالد محمد القاضي، الوعي البرلماني وفقًا لأحكام الدستور المصري الجديد، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.

١٢. دار الوثائق القومية، محافظ الجات موضوعات مختلفة، إسماعيل باشا الخديو واحتفال إزاحة الستار عن تمثاله وتليغرافات تعزية عن وفاته محفظة ١٥١، د.ت.

١٣. دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، محفظة ١٨ مجالس، ع٥٦، ت: ٤ رجب ١٢٨٣ه، الموافق ١٢ نوفمبر ١٨٦٦م.

١٤. دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، محفظة ١٨ مجالس، ع٥٧، ت: ٧ رجب ١٢٨٣ ه، الموافق ١٥ نوفمبر ١٨٦٦م.

١٥. دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، محفظة ١٨ مجالس، ع٦٠، ت: ١٨ رجب ١٢٨٣ ه الموافق ٢٦ نوفمبر ١٨٦٦م.

١٦. دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، محفظة ١٨، ع٥٦، ت: ٤ رجب ١٢٨٣ه، الموافق ١٢ نوفمبر ١٨٦٦م.

١٧. دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، محفظة ١٨، مجالس، ع٥٦، ت: ٤ رجب ١٢٨٣ه، الموافق ١٢ نوفمبر ١٨٦٦م.

١٨. دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، محفظة ١٨، مجالس، ع٦٠، ت: ١٨ رجب ١٢٨٣ه، ٢٦ نوفمبر ١٨٦٦م.

١٩. روجيه لامبلان، في سبيل الاستقلال، ترجمة ميخائيل بشارة، القاهرة: د.ن، ١٩٤٥.

٢٠. زين العابدين شمس الدين نجم، مصر في عهد عباس وسعيد، القاهرة: دار الشروق، د.ت.

٢١. سامي أبو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢ – ١٩٣٦، ط٢، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

٢٢. سعيدة محمد حسني، الحياة النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٣ - ١٩١٤، رسالة دكتوراه غير منشورى، جامعة عين شمس: كلية البنات، ١٩٨٩.

٢٣. سهير حلمي، أسرة محمد علي، القاهرة: مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، ٢٠٠٣.

٢٤. طارق البشري، محمد علي ونظام حكمه، ط١، القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣.

٢٥. عاصم الدسوقي، محاضرات في معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ط٣، القاهرة: مؤسسة بن خلدون، ٢٠٠٨.

٢٦. عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، ط٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠.

٢٧. عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج١، القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠١.

٢٨. عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ج٣، ط٥، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩.

٢٩. عبد الرحمن الرافعي، مصر المجاهدة في العصر الحديث، ج٢، ط٣، القاهرة: دار الهلال، د.ت،

٣٠. عبد الصبور مرزوق، الخطابة السياسية في مصر من الاحتلال البريطاني إلى إعلان الحماية، القاهرة: وزارة الثقافة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧.

٣١. عبد العزيز رفاعي، ثورة مصر سنة ١٩١٩: دراسة تاريخية تحليلية ١٩١٤ – ١٩٢٣، ط١، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٦.

٣٢. عبد الله محمد عزباوي، عمد ومشايخ القرى ودورهم في المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، ط١، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٤.

٣٣. عبدالعزيز رفاعي، فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٤.

٣٤. عبدالمنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي، مصر في التاريخ الحديث والمعاصر ١٧٩٨ – ١٩٧٣، مع مجموعة بحوث ودراسات، ط١، القاهرة: ١٩٩٢.

٣٥. عزيزة فؤاد سيد أحمد مسلم، الأوضاع النيابية والوزارية في عهد الخديو إسماعيل من عام ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩م، رسالة ماجستير غير منشورى، جامعة طنطا: كلية الآداب، قسم التاريخ، ٢٠١٩.

٣٦. علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر، القاهرة: د.ن، ١٩٧٧

٣٧. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ – ١٩٢٢، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٩، ص ٢٣٧، وجيه عبد الصادق عتيق، تاريخ مصر الحديث، القاهرة: دار الثقافة العربية، د.ت،

٣٨. فاطمة محمد علوان إبراهيم، نواب مديرية المنيا في البرلمان المصري ١٩٢٤ - ١٩٥٢ دراسة في الحياة النيابية المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورى، القاهرة: كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ٢٠٠٩.

٣٩. فرج حافظ الدري، مجلس الشورى منذ إنشائه حتى عام ٢٠١١، جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى، الأمانة العامة، الإصدار الثامن يناير ٢٠١٢.

٤٠. فرج حافظ الدري، مجلس الشورى منذ إنشائه حتى عام ٢٠١١، جمهورية مصر العربية مجلس الشورى الأمانة العامة، الإصدار الثامن يناير ٢٠١٢، ص ٩؛ لطيفة سالم، مرجع سابق، ص ١٩٨؛ جون نينيه، رسائل من مصر (١٨٧٩ - ١٨٨٢)، ترجمة فتحي العشري،القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٥.

٤١. فؤاد كرم، النظارات والوزارات المصرية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٤.

٤٢. لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩، ج٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

٤٣. محمد حامد عبد الله، تاريخ مصر الحديث منذ ١٤٥٣ وحتى ١٩٥٢، القاهرة: د.ن، ٢٠٠٣.

٤٤. محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا، ج٦،القاهرة:مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٩.

٤٥. محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث: سلسلة صفحات من تاريخ مصر، رقم ١٣، ط٢، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

٤٦. محمد عبد الرحمن حسين، نضال شعب مصر ١٧٩٨ - ١٩٥٦، الإسكندرية: منشأة المعارف، د.ت.

٤٧. محمد علي حله، معالم تاريخ مصر الحديث ١٨٠٥ – ١٩٨١، ط١، القاهرة: جامعة مصر الدولية، ٢٠٠٩.

٤٨. محمد فؤاد شكري، بناء دولة مصر محمد علي، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٩.

٤٩. محمد فؤاد شكري، عبد المقصود العناني، سيد محمد خليل، بناء دولة مصر محمد علي، القاهرة: الهيئة

٥٠. مكي الطيب شبيكة، تاريخ شعوب وادي النيل (مصر والسودان) في القرن التاسع عشر الميلادي، بيروت: دار الثقافة، د.ت.

٥١. ناصر الأنصاري، أنظمة الشرطة في مصر، ط١، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠.

٥٢. يحيى محمد محمود أحمد، الدين العام وأثره في تطور الاقتصاد المصري ١٨٧٦ - ١٩٤٣، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة حلوان: كلية الآداب، ١٩٩٦.

٥٣. يونان لبيب رزق: العيب في ذات أفندينا دراسة تاريخية موثقة من ١٨٦٦ حتى اليوم، ط١، القاهرة: دار الشروق، د.ت.

٥٤. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣، ط٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

55. F. Robert Hunter; Egypt under the khedives 1805 – 1879 – from House hold Government to modern Bureaucracy, the American university in Cairo, 1999.

56. https://ar.wikipedia.org, Retrived at 10 October 2020.

Diwans, spectacles, and parliaments in modern Egypt from the French campaign to the British occupation

By

Rasha Ahmed Taha

Prof. Ibrahim Ali Abd El - A'al

Emeritus Professor of Modern , Contemporary History

Faculty of Arts, Tanta University

Prof. Nabil Abd El - Gawad Sarhan

Emeritus Professor of Modern, Contemporary History

Faculty of Arts, Tanta University

Abstract:

The research deals with the form of bureaus, spectators, and parliaments since the French campaign against Egypt, until the events witnessed during the British occupation of Egypt in terms of events that affected the reality of Egyptian political and parliamentary life, depending on the historical method, and based on a variety of reliable sources and references.

Among the most important findings Egypt knew the bureaus that represent the ministries now, then Khedive (Ismail) laid

the foundations of the theoretical system in (1878), until they recently became ministries.

Egypt also knew that the advisory councils, which it dominated, were not binding in their opinions to the rulers, and that their members were not mostly representatives of the sects of the people.

If the ministries and parliaments played their real role in serving the Egyptians, the situation of the country and the people would have been better than the conditions during the study period.

key words: Diwans & the glassesera of Muhammad Ali, Khedive Ismail ,British High Commissioner ,Shura Council of Representatives,Parliaments,Modern Egypt,The French campaign on Egypt,British occupation of Egypt.